هيئة الأمم المتحدة للمرأة
UNFPA
منظمة الصحة العالمية لبنان
الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
National Commission for Lebanese Women

نشرة حول قضايا النوع الإجتماعي في لبنان
في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)

15 أيار/مايو 2020 | العدد رقم 2

المحور: المرأة والمساواة بين الجنسين والاقتصاد

مصدر الصورة @منظمة الصحة العالمية في لبنان

يتشارك كلٌّ من الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، في إصدار نشرات دورية خاصة بلبنان بشأن قضايا النوع الإجتماعي وأزمة جائحة فيروس كورونا طوال فترة الأزمة الصحية العامة الحالية، وما يليها من أزمة اقتصادية. وتهدف هذه النشرات إلى ما يلي: (أ) تقديم ملاحظات من المستجيبين في الخطوط الأمامية بشأن قضايا المساواة بين الجنسين في لبنان، (ب) وجمع البيانات الثانوية المتاحة عن هذه المسائل في نقطة مرجعية واحدة، (ج) وتوحيد التوجيهات والأدوات الخاصة بالبرامج و المتصلة بقضايا النوع الإجتماعي، (د) وتقديم توصيات لدعم استجابة أكثر إنصافاً بين الجنسين.

ويركز هذا العدد من "نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي في لبنان في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد" على **المرأة والمساواة بين الجنسين والاقتصاد** في لبنان، وقد أُعد بالشراكة مع منظمة العمل الدولية وبالتعاون مع قطاع سبل العيش الوطنية [1].

السياق

أدى ظهور جائحة فيروس كورونا المستجد إلى تضخيم الأزمة الاقتصادية في لبنان، الذي يواجه حالياً عبئاً متزايداً من الديون، وعجزاً مالياً كبيراً ومزمناً، وتضخماً يترافق مع انخفاض كبير في قيمة العملة الوطنية. ولا يمكن الاستخفاف بأثر ذلك كله على اقتصاد لبنان وسكانه؛ ذلك انه يتوقع ان ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته المحلي الإجمالي يتوقع أن ينخفض بما نسبته 13.8 في المائة في عام 2020، كما يتوقع، قريباً، أن يعيش 50 في المائة من السكان تحت خط الفقر. وتقدر الإسكوا الخسائر في الوظائف في جميع أنحاء المنطقة العربية في عام 2020 بنحو 1.7 مليون وظيفة، 700 ألف منها هي للنساء[2]. وفي هذا السياق، يجب إيلاء الاهتمام للأثر التفاضلي للأزمة الاقتصادية في لبنان على الرجال والنساء من أجل الحد من الانخفاض الكبير المتوقع في مشاركة المرأة في الاقتصاد على الأمد الطويل.

ولدى لبنان إحدى أعلى الفجوات بين الجنسين في العالم عموماً (المرتبة 139 من أصل 153 بلدا في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي بشأن الفجوة بين الجنسين في عام 2020)، وأحد أدنى المعدلات العالمية لمشاركة المرأة في سوق العمل، بنسب تتفاوت بين 29 في المائة للنساء[3]

1 قطاع سبل العيش الوطنية هو هيئة تنسيق مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والحكومة، تشرف على تنفيذ قطاع سبل العيش في خطة الاستجابة للأزمة في لبنان.

2 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)، "1.7 مليون وظيفة على الأقل: حجم خسائر المنطقة العربية بسبب فيروس الكورونا"، 18 آذار/مارس 2020، https://www.unescwa.org/ar/news/17-مليون-وظيفة-على-الأقل-حجم-خسائر-المنطقة-العربية-بسبب-فيروس-الكورونا.

3 ILO and Central Administration of Statistics, Labor Force and Household Living Conditions Survey (LFHLCS), 2018-2019, https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_732567.pdf.

و76 في المائة للرجال [4]. وهذه الأوجه من عدم المساواة بين الجنسين تحاكيها مجتمعات اللاجئين والمهاجرين، وفي سوق العمل النظامية وغير النظامية على حد سواء. وفقاً لبيانات عام 2019، تقل احتمالية عمل اللاجئات السوريات بنحو 6 مرات عن اللاجئين السوريين، ويتعرضن لفجوة بين الجنسين في الأجور تقدر بحوالي 0.44[5]. وتمثل الأزمة الاقتصادية في لبنان مصدراً لتهديدات خطيرة على البلد وسكانه ككل، وسوف تشكل تحدياً كبيراً أمام سبل عيش النساء، ومشاركتهن في سوق العمل، وآليات المواجهة التي يمكنهن استخدامها. ويؤثر هذا بدوره على قدرة النساء على التفاوض على المساواة في المعاملة والحماية من العنف على مستوى الفرد والمجتمع المحلي والدولة.

في عام 2018، التزمت الحكومة اللبنانية بزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة بنسبة 5 في المائة على مدى 5 سنوات[6]. وعلى الرغم من الدور الرئيسي الذي تقوم به النساء، حيث أنهن أول المستجيبات في الخطوط الأمامية للتصدي لجائحة فيروس كورونا المستجد (كممرضات، وطبيبات، وعاملات نظافة، وخادمات في المنازل)، من غير المرجح أن يتحقق هذا الهدف في ظل السياق الحالي. وتشير الأدلة الأولية إلى أن النساء يغادرن سوق العمل بأعداد أكبر مقارنة بالرجال نتيجة للأزمة الاقتصادية في لبنان.

القضايا التي يجب الانتباه إليها

1. يمكن أن تكون النساء هن الأكثر تضرراً من عمليات التسريح وانخفاض الدخل خلال الأزمة الاقتصادية في لبنان

- توصل تحليل أجري مؤخراً عن أثر الأزمة على الفئات المعرضة للمخاطر في لبنان[7] بأن، ومن عينة تتألف من حوالي 1,987 رجلاً وامرأة شملهم مسح أجري عن سبب انخفاض دخلهم في آذار/مارس 2020، أفادت نسبة 48 في المائة من النساء بأنهن تعرضن للتسريح، مقارنة بنسبة 40 في المائة من الرجال، وأبلغ 7 في المائة من النساء عن تخفيضات في الأجور، مقارنة بنسبة 3 في المائة من الرجال[8]. وفي التقييم نفسه، وافقت النساء على مقولة: "انخفض دخل أسرتي بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد" بمعدلات أعلى من الرجال (وافق على ذلك تماماً 69 في المائة من النساء مقابل 54 في المائة من الرجال).

- وبالنظر إلى التفاوتات الكبيرة بالفعل بين معدلات النساء والرجال في سوق العمل، فتزايد عدد النساء اللواتي أبلغن بأنهن تعرضن للتسريح وتخفيض الدخل والأجر يثير قلقاً بالغاً، ويمكن أن تؤدي إلى انخفاض طويل الأمد في مشاركة المرأة في الاقتصاد المدفوع الأجر.

2. قد تكون فرص حصول النساء على التحويلات النقدية والمساعدة الاجتماعية أقل بسبب الحواجز القانونية والاجتماعية

- في حين أن برامج التحويلات النقدية والمساعدة الاجتماعية مصممة لمساعدة الأسر المعيشية بأكملها مالياً (سواء أكانت من المواطنين اللبنانيين أم اللاجئين)، تقدم المساعدة غالباً إلى ربّ أسرة يعّرف عن نفسه بنفسه على هذا النحو، وعادة ما يكون من الذكور. ويمكن أن يقوّض ذلك قدرة النساء على اتخاذ القرارات المالية وإمكانية حصولهن على الموارد. وقد بيّنت دراسة أجرتها مؤخرا منظمة كير الدولية في لبنان أن تزويد النساء والأسر المعيشية التي ترأسها نساء بمساعدة نقدية غير مشروطة يمكن أن يحول دون الاستغلال والاعتداء الجنسيين أو أن يقلّل من وقوعهما[9].

- وتستهدف وزارة الشؤون الاجتماعية الأسر المستضعفة بمساعدات وقدرها 400,000 ليرة لبنانية، وتركز على الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة، والأسر التي فيها ممرضون وممرضات يعملون في الاستجابة لجائحة فيروس كورونا المستجد، وأسر السجناء، وأسر الذين يعيشون في مواقع الحجر الذاتي الصحي. ويتوقع أن أن يكون لهذه المساعدات أثر إيجابي على بعض النساء الفقيرات، العاملات وغير العاملات[10]. واستجابة لطلب الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، باتت استمارات طلب حصول الأسر على المساعدة المالية الحكومية تشتمل على بُعدٍ يراعي قضايا النوع الإجتماعي، ويمكّن من تحليل أوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي المتعلقة بالمرأة. وأكدت وزارة الشؤون الاجتماعية أن جزءاً أساسياً من هذه المساعدات ستستهدف أسراً ترأسها نساء.

- بيد أن النساء اللبنانيات المتزوجات من أجانب مستبعدات حالياً من المساعدات المالية التي تعتزم الحكومة تقديمها، وقد طلبت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية من رئاسة مجلس الوزراء أن تأخذ في الاعتبار أسر النساء اللبنانيات المتزوجات من أجانب في المساعدات المالية التي تقدمها.

---

4 World Economic Forum, Global Gender Gap Report, 2020, http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2020.pdf.

5 UN Women, "Addressing Gender Amongst Syrian Refugees in Lebanon," September 2019, https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2019/10/addressing-gender-amongst-syrian-refugees-in-lebanon.

6 خطة العمل الوطنية للتمكين الاقتصادي للنساء في لبنان.

7 غطى المسح لاجئين سوريين ومواطنين لبنانيين.

8 ILO, UNDP, IRC, MC, SC, DRC and OXFAM, "Rapid Assessment on the Impact of COVID-19 on Vulnerable Groups in Lebanese Labour Market," Forthcoming.

9 CARE International and the Global Women's Institute, "Empowered Aid: Reducing Risks of Sexual Exploitation and Abuse in Aid Distributions," January 2020.

10 وهذا يعادل تقريباً 267 دولاراً أمريكياً بسعر الصرف الرسمي 1500 ليرة لبنانية، أو 125 دولاراً أمريكياً بسعر الصرف غير الرسمي وقت كتابة هذا التقرير 3200 ليرة لبنانية.

- مع تزايد الحاجة إلى المساعدة والحماية الاجتماعية والاعتماد عليهما، تتبين ثغرات ملحة، لا بد من دراستها والتصدي لها في إطار نظام الحماية الاجتماعية في لبنان. فإن القوى العاملة في القطاع غير النظامي، ولا سيما أصحاب الاعمال في القطاع الزراعي والقوى العاملة في المؤسسات الأسرية، يُستبعدون من حماية قانون العمل والاستحقاقات التي ينص عليها قانون الضمان الاجتماعي في لبنان. كما أن قانون الضمان الاجتماعي لا يوسع نطاق التغطية باستحقاقات الضمان الاجتماعي لتشمل أزواج العاملات المتزوجات (إلا في الحالات التي يكون فيها الزوج ذو إعاقة).

3. يتزايد ما تقوم به النساء من أعمال منزلية ورعاية غير مدفوعة الأجر[11]، ولكن قد تلوح في ذلك فرص جديدة لتحقيق المزيد من المساواة في مسؤوليات الأسرة المعيشية

- تضطلع النساء في لبنان، وبدرجة أكبر بكثير من الرجال، بالأعمال المنزلية وأعمال الرعاية، فلا تتجاوز نسبة الرجال الذين قالوا إنهم شاركوا في أي وقت مضى في العمل المنزلي 50 في المائة، مقارنة بما يقرب 90 في المائة من النساء[12]. وقد أدت تدابير الإغلاق وتعليق الدراسة في المدارس بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد إلى تضخيم هذه الدينامية، فأضحت النساء يتصدرن الاضطلاع بمهام التعليم في المنازل، ورعاية المرضى والمعوقين، والتنظيف. ويصعّب هذا عليهن البحث عن فرص العمل والحفاظ على الوظائف.

- تفيد الأسر المعيشية المعرضة للمخاطر الاقتصادية بأن واجباتها المنزلية قد تزايدت في المنزل منذ تدابير الإغلاق المتصلة بتفشي الجائحة. وقد أبلغ عن ذلك 81 في المائة من النساء اللبنانيات و64 في المائة من الرجال اللبنانيين الذين شملهم المسح؛ وكذلك فعل ما نسبته 73 في المائة من النساء السوريات و64 في المائة من الرجال السوريين الذين شملهم المسح[13].

- ولا تزال النساء العاملات في قطاع الرعاية المدفوعة الأجر يبلغن عن نقص في الأجور وتزايد في الإرهاق في العمل. وفي طرابلس، أفادت بعض النساء العاملات في قطاع التمريض بأن عليهن النوم في موقع عملهن من أجل حماية سلامة المقيمين المسنين خلال فترة تفشي الجائحة[14].

4. المهاجرون (العمال وخدم المنازل) هم أكثر عرضة للاستغلال والإيذاء والعمل القسري

- تفيد تقارير عديدة بأن التدابير المتخذة نتيجة لتفشي جائحة فيروس كورونا المستجد تزيد من تفاقم الظروف القمعية القائمة فعلاً في ظل نظام الكفالة للمهاجرين. ومع تزايد أعداد أرباب العمل الملازمين لمنازلهم بسبب الحجر، تتزايد، وبشكل كبير، أعباء العمل وساعاته على العديد من العمال المهاجرين. وقد أُبلغ عن عدة حالات انتحار بين المهاجرين أثناء الإغلاق.

- يفيد بعض العمال المنزليين المهاجرين بأن أرباب العمل يعطون تعليمات غير واقعية بالنسبة إلى مهام التنظيف، ودون اعتبار المخاطر الصحية التي قد يتعرض لها هؤلاء العمال، ودون أي توجيه بشأن تدابير السلامة، كما يتزايد عدد أرباب العمل الذين يمتنعون عن دفع الأجور أو الذين يدفعون أجوراً أقل[15].

- وأفاد بعض العمال المهاجرين المنزليين بأن أرباب عملهم قد سرحوهم، وأن العمال المستقلين غير قادرين على تحمل تكاليف البقاء في لبنان، وأن أولئك الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم غير قادرين على ذلك بسبب إغلاق المطار[16].

5. قد تتسبب الفجوات الرقمية المحتملة بين الجنسين إلى إقصاء النساء أو إهمالهن مع تحول سوق العمل النشط إلى العمل، مؤقتاً، عبر الإنترنت

- بما أن قوى عاملة رسمية كثيرة تنتقل، على الأمد القصير، إلى العمل عن بعد، ومع بروز إمكانية ازدياد الاعتماد على هذا الأسلوب من العمل في الأمدين المتوسط والطويل، سيحتاج العاملون إلى إتاحة الوصول الرقمي وما يتصل مع ذلك من مهارات. وفي حين أن البيانات الخاصة بلبنان حول هذا المجال قليلة، تظهر الأبحاث العالمية أن ثمة احتمال أقل في ما يخصّ النساء بأن يتمكنّ من الوصول إلى الإنترنت، وبأن يمتلكن الهواتف النقالة، وكذلك بأن يتابعن دراسة في مجال يتصل بالمعلومات والتكنولوجيا أو بأن يعثرن على وظائف في سوق العمل في هذا المجال[17]. وكثيراً ما تتفاقم هذه الفجوات بين الجنسين في البلدان والمجتمعات المحلية المنخفضة الدخل. ففي مجتمعات اللاجئين السوريين في لبنان، مثلاً، تقدّر بيانات هيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام 2018 أن امرأة واحدة فقط من كل ثلاث نساء تتمكن بانتظام من الوصول إلى هاتف نقال من أجل الاستخدام الشخصي[18].

---

11 لا تزال البحوث المتعلقة باقتصاد الرعاية مدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر في لبنان نادرة.

12 UN Women and Promundo, "Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMA GES) Lebanon," 2017, https://imagesmena.org/wp-content/uploads/sites/5/2017/12/IMAGES_Leb_Report_Final_Web_Dec13.pdf.

13 ILO, UNDP, IRC, MC, SC, DRC and OXFAM, "Rapid Assessment on the Impact of COVID-19 on Vulnerable Groups in Lebanese Labour Market," Forthcoming.

14 تقارير من مشروع سبل العيش للمرأة في طرابلس الذي تتشارك في تنفيذه هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة آكتد.

15 ILO, "Impact of COVID-19 on migrant workers in Lebanon," March 2020.

16 ILO field trend, May 2020.

17 OECD, "Bridging the Digital Gender Divide," 2018, http://www.oecd.org/internet/bridging-the-digital-gender-divide.pdf. ويوصى بالرجوع إلى البحوث المتعلقة، تحديداً، بالفجوات الرقمية بين الجنسين في لبنان.

18 UN Women, "Unpacking Gendered Realities in Displacement - Lebanon," 2018.

6. المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية هم فئة من السكان يتزايد تعرضها إلى المخاطر الاقتصادية في البلد

- يواجه المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية تمييزاً واسع النطاق في فرص العمل، وتهميشاً اقتصادياً بسبب تعبيرهم الجنساني وميولهم الجنسية، ويشمل ذلك التحرش الجنسي والابتزاز وتدني الأجور[19]. وقد أدت الأزمة المالية وتدابير الإغلاق المتخذة في ظل تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد إلى زيادة تفاقم أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية القائمة من قبل.

توصيات:

الحكومة اللبنانية

- البحث في إعطاء المساعدة المالية لأسر النساء اللبنانيات المتزوجات من أجانب والتي تستوفي الشروط.
- التأكد من وصول المساعدة النقدية إلى النساء الفقيرات العاملات والأسر التي ترأسها نساء؛ البحث في إجراء التحويلات النقدية إلى المسنات الإناث المتقدمات في السن في الأسرة. وسن تشريعات لتجريم التحرش الجنسي، ما سيوفر أماكن عمل أكثر أماناً وإنصافاً بين الجنسين.
- ضمان أن تستهدف مجموعة الحوافز الاقتصادية المجالات والأعمال التجارية التي توظف أعدادا كبيرة من النساء (مثل الصحة والتعليم)، لمنع خروج المرأة من الاقتصاد المدفوع الأجر.
- ينبغي توسيع نطاق آليات الحماية الاجتماعية لإطلاق برامج جديدة تمكّن الأشخاص غير المسجلين في الضمان الاجتماعي (مثل العاملين في الاقتصاد غير الرسمي وأصحاب الأعمال التجارية الخاصة) من التسجيل في تلك البرامج والاستفادة من استحقاقاتها. وينبغي أيضاً مراجعة وتنقيح التدابير التمييزية في آليات الحماية الاجتماعية.
- إلى وزارة العمل: معالجة العناصر الأكثر استغلالاً في نظام الكفالة، من خلال شمول العمل المنزلي في قانون العمل الوطني، واعتماد العقد الموحد لتوظيف عاملات المنازل المهاجرات على الفور، وهو ما اقترحته مؤخراً منظمة العمل الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي

- التأكد من أن برامج سبل العيش والتنمية الاقتصادية تستهدف الرجال والنساء على قدم المساواة، ولا سيما برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعزز فرص كسب العيش الرقمية.
- رصد التوزيعات النقدية والعينية والقسائم عن كثب وتقييمها للتأكد من وصولها إلى النساء والفتيات، وعلى نحو يتيح لهن اتخاذ القرار بشأن كيفية استخدامها.
- الإقرار بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تضطلع بها المرأة كجزء من الاقتصاد اللبناني، والتكامل بين الجهود الرامية إلى تغيير التصور التقليدي لأدوار الرجل ومسؤولياته في العمل المنزلي.
- شمول التواصل مع المهاجرين والمهاجرات ضمن تدخلات الحماية والمساعدة الأساسية وسبل العيش.
- ضمان أن يكون لدى المنظمات الإنسانية والإنمائية، التي قد يُستعان بها كموارد خارجية لتوزيع المعونة، ضوابط صارمة للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين[20].
- شمول المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في تقييمات سوق العمل ورصد الأثر الاقتصادي على الفئات المعرضة للمخاطر.

19 Human Rights Watch, "In Lebanon's Covid-19, Aid the Vulnerable, Including LGBT People," April 16 2020.

20 للمزيد من المعلومات، الاطلاع على الموقع التالي: Lebanon In-Country PSEA Network, https://data2.unhcr.org/en/working-group/250?sv=4&geo=71.

القطاع الخاص

- دعم طرق العمل المرنة وضمان أن طرق العمل عن بعد تراعي مسؤوليات كلٍّ من الوالدين في رعاية الأطفال والتعليم المنزلي خلال فترة سريان تدابير الطوارئ المتخذة أثناء جائحة فيروس كورونا المستجد[21].
- رصد عدم المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بطرق العمل المرنة، وتسريح العمال، وخفض الأجور.
- ضمان الحد الأدنى من التأمين الطبي، والبحث في إدراج بدل المخاطر لتعويض العاملين في صناعة الخدمات، ولا سيما خدمات التنظيف (وغالبيتهم من النساء).
- النظر في توسيع نطاق العمل عن بُعد وغيره من طرق العمل المرنة، مثل ساعات العمل الضاغطة اليومية و/أو الأسبوعية لتشمل جميع الوالدين العاملين، حتى بعد تخفيف القيود، للسماح للوالدين بمواصلة العمل من المنزل إلى أن تصبح المدارس ومرافق الرعاية النهارية مفتوحة تماماً.

*شركات القطاع الخاص التي تسعى إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في مكان العمل مدعوة إلى أن تصبح أطرافاً موقعةً على مبادئ تمكين المرأة، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والميثاق العالمي للأمم المتحدة[22].

قضايا النوع الإجتماعي وجائحة فيروس كورونا المستجد في لبنان – حقائق وأرقام[23]

- تحديد **798** حالة تراكمية

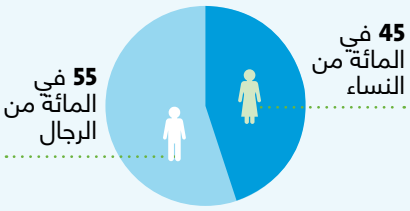

- إصابة **64** من العاملين في مجال الرعاية الصحية بالعدوى

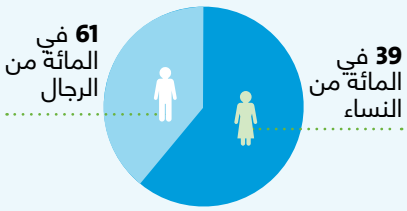

- **26** وفاة

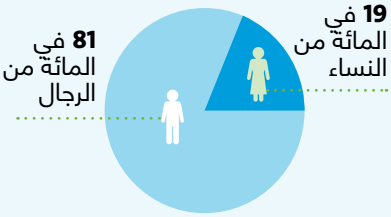

21 UN Women, "Family-friendly policies and other good workplace practices in the context of COVID-19: Key steps employers can take," 2020, https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/03/family-friendly-policies-and-other-good-workplace-practices-in-the-context-of-covid-19.

22 هيئة الأمم المتحدة للمرأة والميثاق العالمي للأمم المتحدة، مبادئ تمكين المرأة، https://www.weps.org/. للمزيد من المعلومات، التواصل مع جهة الاتصال في لبنان، فرانسيس أبو زيد: frances.abouzeid@unwomen.org.

23 بيانات منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة العامة، 8 أيار/مايو 2020.

منشورات وموارد ذات صلة في لبنان:

- Abu Habib, Lina and Traboulsi, Yara, “Women’s Care Burden Has to be Recognized: How Middle East & North Africa lockdown policies ignore unequal relations of power in households,” Friedrich-Ebert-Stiftung, April 29, 2020, https://www.fes.de/themenportal-gender-jugend-senioren/gender-matters/gender-blog/beitrag-lesen/womens-care-burden-has-to-be-recognised.
- Anti-Racism Movement, “Impact of the Economic Crisis and Corona Virus Lockdown on Migrant Workers,” April 26, 2020. https://www.armlebanon.org/content/impact-economic-crisis-and-coronavirus-lockdown-migrant-workers.
- Aoun, Rana, “COVID-19 Impact on Female Migrant Domestic Workers in the Middle East,” GBV AOR Help Desk, http://www.sddirect.org.uk/media/1953/covid-19-and-impact-on-vulnerable-female-migrant-domestic-workers_english.pdf.
- KAFA, “The Economic Crisis and its Impact on Women Workers,” May 1, 2020, https://www.kafa.org.lb/en/node/411.
- ILO, “Impact of COVID-19 on migrant workers in Lebanon,” March 2020. https://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_741604/lang--en/index.htm.
- ILO, UNDP, IRC, MC, SC, DRC and OXFAM, “Rapid Assessment on the Impact of COVID-19 on Vulnerable Groups in Lebanese Labor Market,” May 2020. منشور يصدر قريباً
- Livelihoods Sector Brief: Support to Livelihoods of the Most Vulnerable Host Communities and Refugees During the COVID-19 Outbreak. منشور يصدر قريباً

مصدر الصورة @هيئة الأمم المتحدة للمرأة/عماد كريم